▪مقالة/ الجزء الثاني

قابليات علم الكلام في الدراسات الحضارية

▪الباحث : محمد تقي سبحاني

⚠الأبحاث و المقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الآفاق» بالضرورة ، بل تعبر عن رأي أصحابها

■ محورية العقل والإرادة في الإنثروبولوجيا الكلامية:

يمكن من خلال تحليل عناصر الهوية الإنسانية إيضاح كيفية الوصول إلى الحياة الحضارية إلى حدّ ما؛ لأن الحضارة نتاج إنساني منبثق عن حاجة الإنسان والعناصر المكوّنة لهويته الذاتية، بيد أن شرط النجاح في هذا المسار أن يتمّ وصف هذه العناصر بشكل واقعي وجامع، مع عدم إبعاد أي واحد من العناصر الوجودية في الإنسان لصالح الأبعاد الأخرى. إن هذا الاتجاه الواقعي الجامع في معرفة الإنسان يمكن أن يتبلور ضمن الإنثروبولوجيا الكلامية بشكل حسن.

طبقاً للرؤية الكلامية تعدّ الهوية الأساسية والرئيسة للإنسان هوية مفتقرة، يتمّ تزويدها بجميع الكمالات ومن بينها العقل والإرادة، ويمكن سلبها عنه واسترجاعها منه. إن الإنسان هو الـ (أنا) التي تتزيّن بنور العقل، ومن خلال منح الإرادة لها، تغدو مريدة. وفي هذا البين بواسطة حضور الـ (أنا) الإنسانية بين عنصري الإرادة والعقل نحصل على وحدة تركيبية. وهذا ـ بطبيعة الحال ـ لا يعني إلغاء ونفي الوجوه الأخرى في الحياة الإنسانية، من قبيل: العواطف والرغبات، بيد أن الذي يجعل الإنسان من وجهة النظر الكلامية مسؤولاً ويميّزه من الحيوانات الأخرى هو العقل والإرادة؛ لأن العقل والإرادة هما اللذان يعملان على تحرير الإنسان من الرضوخ لقيود القوانين والسنن. وعلى هذا الأساس يعدّ هذان العنصران أساسيان، وسائر العناصر الأخرى عناصر تبعية.

وفيما يتعلق بمكانة العقل والإرادة ومنزلتهما في الهوية الإنسانية، يجب القول أيضاً: إن هذين العنصرين يتمّ تقديمهما إلى الإنسان في عرض واحد، مع فارق أن العقل يقوم بمهمّة التشخيص، بينما تقوم الإرادة بمهمّة الاختيار. وبعبارة أخرى: إن تطبيق المعطيات العقلية وكيفية توظيفها ومساحتها يعدّ نشاطاً إرادياً. ثم إن الإرادة ـ خلافاً للقول المشهور في الفلسفة الإسلامية ـ ليست عاطفة شديدة، بل هي سلطة واقعية للإنسان على فعله وتركه. وبطبيعة الحال فإن العقل في المعنى الخاص هو الكمال الممنوح والحجة القصوى التي تنتهي إليها حجية جميع الحجج الأخرى؛ لأن العقل هو المصدر الوحيد لتشخيص ما في الضمير، وإن العلم المنبثق عن كل دليل خارجي إنما يتم تقييمه بهذه الحجة الداخلية. وطبقاً للقرائن الكثيرة يمكن القول: إن (الجهل) في الاستعمال القرآني في قبال (العقل) إنما يكون بهذا المعنى، وليس بمعنى عدم العلم. إن القرآن الكريم يعبّر عن (عدم العلم) بقوله (لا يعلمون)، في حين أننا نجد في المفهوم القرآني للجهل استعمال ادعاء العلم والتمييز، والكثير من القابليات العلمية الأخرى، من قبيل: المحاسبة والحفظ والتدبير وتوفير الظروف أيضاً.

ولا ينبغي ـ بطبيعة الحال ـ الغفلة عن معطيات العقل؛ لأن هذه المسألة تحظى بأهمية بالغة في بيان النسبة بين علم الكلام وحقل الدراسات الحضارية. وعلى أساس التفاوت بين معقولات ومتعقلات العقل، يمكن أن نعد أربعة أنواع للعقل، أو أربعة أنواع للنشاط العقلي، وذلك على النحو الآتي:

1 ـ العقل النظري، الخاص بحقل الوجود والعدم.

2 ـ العقل العملي، الذي يرتبط بمعرفة ما يجب وما لا يجب.

3 ـ العقل المكتشف، الذي يدرك معاني الرموز والدلالات.

4 ـ العقل الآلي، الذي يتابع الأوضاع القائمة بين الأهداف أو القيَم من جهة، والواقعيات من جهة أخرى.

إنّ العقل التدبيري أو عقل المعاش الذي ورد التعبير عنه في المعارف الدينية الذي هو من شؤون العقل الآلي، يعمل على تدبير شؤون حياة الإنسان على أساس القابليات والأمور المطلوبة والمنشودة. وبطبيعة الحال يمكن الاستمرار في هذه التقسيمات، وإثبات أن العقل النظري ـ على سبيل المثال ـ يدرك أحياناً الأمور الكلية، ويدرك الأمور الجزئية والطبيعية أحياناً أخرى، ومن هنا يمكن لنا الكلام حول النسبة بين العقل والحس أيضاً.

■ النسبة بين العقل والإرادة:

بعد اتضاح مفهوم ومكانة العقل والإرادة، ننتقل الآن إلى الحديث عن النسبة بين هذين المفهومين (العقل والإرادة). ويمكن لنا في هذا الشأن أن ندافع عن التعقل بمعنى توظيف العقل من قبل الإرادة في مختلف التطبيقات. إن التعقل مسار إرادي للحصول على المعطيات العقلية، وإن العامل في هذا المسار هو الإرادة وأداتها التطبيقية هو العقل. وإن الذي ينتج عن هذا المسار هو الذي يُسمّى بالعقلانية، وفي الحقيقة فإن العقلانية نوع من رؤية الإنسان ونظرته إلى نفسه وإلى العالم المحيط به، حيث يتأثر بتوظيف العقل ـ أو التعقّل ـ فيما يتعلق بمختلف وجوه الحياة البشرية وأبعادها. إنّ العقل كاشف عن أنّ العقل لا يقبل الخطأ، ولكن عندما تتولى الإرادة الإنسانية توظيف هذا العقل، ربما عملت على تنظيم مسار يؤدي إلى خليط من العقل والجهل، فيتمخض بالتالي عن وعي خاطئ أو غير دقيق. إن الإرادة الإنسانية في التعلق لا تكتفي بمجرّد المدركات البسيطة الحاصلة من الداخل والخارج، بل تعمل على البناء التنظيمي في امتداد المعرفة العلمية. إن البناء التنظيمي والتنظيري يتم من خلال توظيف القابليات الإنسانية في موطن النفس. إن الالتفات إلى موقع الإرادة بوصفها عنصراً بناءً، وإلى موقع العقل بوصفه كاشفاً عن الحقيقة، يحظى بأهمية كبيرة؛ ففي هذا المسار تقوم الإرادة بنشاط معرفي، لا أنها تحصل على المعرفة بنفسها. فالمعرفة على كل حال من وظائف العقل، وأما الإرادة فتباشر الفعل والصنع. قد يتحقق نوع من الصنع في مسار التعقل والمعرفة، إلا أن صنع الفعل يتمخض عن الإرادة بشكل متواصل، حيث تكون معرفية حيناً، وعينية وخارجية في أحيان أخرى.

إنّ هذا البناء التنظيمي الصادر عن الإرادة، يتمكن من العمل على توسيع المعرفة أو تضييقها. إن هذه الرؤية التي تمتد بجذورها في الكلام الإسلامي ومذهب أهل البيت عليهم السلام، تضع حداً وفاصلاً دقيقاً بين الإفراط والتفريط في المعرفة، حيث يذهب أحد الجانبين إلى اعتبار جميع المعارف الإنسانية من شؤون العقل، ويذهب الجانب الآخر إلى اعتبار كل معرفة أمراً مختلقاً وخالياً من التعبير عن الحقيقة والواقع. إن هذه الظرفية الإنسانية في التعاطي بين العقل والإرادة هي التي يصطلح عليها بـ (الإنتاج الفكري).

وعلى هذا الأساس فإن الاختلاف بين التعقل والعقلانية الحاصلة منها، يكمن في أنّ الإنسان يصل إلى المعرفة تارة مِن خلال توظيف العقل مباشرة، وتارة أخرى يعمل على تنظيم معرفته في إطار صنع الإرادة. إن الفصل بين التعقل والعقلانية يحظى بالأهمية من جهات عدّة، أوّلاً: إن الشخص يصادف وجود هذين الأمرين في موطن النفس مقترنين، ويمكن لذلك أن يتسبب في الخلط بينهما. وثانياً: يمكن لهذا التفريق أن يوضح قدرة الفرد في مسار بناء المنظومة المعرفية، ويكشف عن تفاوت الأنظمة المعرفية ونسبتها إلى التعقّل الأصيل. وثالثاً: إنه يحافظ على إمكان ارتباط المنظومة المعرفية بالعينية الخارجية. وتكمن أهمية النقطة الثالثة من حيث أنه عند انقطاع الارتباط مع الخارج، لن يكون هناك إمكان للإخبار عن الخارج وتحصيل العلم أبداً. ومن خلال الفصل بين التعقل بوصفه طريقاً إلى تحصيل المعرفة، والعقلانية بوصفها نتيجة للجهود العقلانية، يمكن للعقل تزويد الفرد بالمعرفة عن تطابق المعارف والمنظومات المعرفية مع الواقع وعدمه. وعلى هذا الأساس فإن الفرد يواجه على الدوام توظيفين للعقل، وهما: التعقل الأولي الذي يصون ارتباط الفرد بموضوع المعرفة، ويمكن الرجوع إليه بوصفه معياراً للمعرفة. والتعقل الثانوي الذي يتم في إطار الأنظمة المنتَجة.

والخلاصة أن التعقل هو حصيلة العلاقة الجدلية والديالكتيكية بين العقل وإرادة الفرد، وهو منوط ومقيد بمقدار الاستفادة من العقل والإرادة. ومع ذلك فإن العقل على كل حال هو الحاكم والسيد في التشخيص الأول والأخير، ويمكن له أن يرصد حتى تدخل الشهوة في تشخيصاته؛ لأن العقل من أجل إتمام الحجية على الإنسان يجب أن لا يكون محكوماً للعلاقات الجبرية الخارجية والداخلية، الأعم من العلاقات النفسية والاجتماعية والتاريخية. وبالاستناد إلى سيادة وحاكمية المعرفة العقلية هذه، يمكن للفرد في كل لحظة أن يغيّر من الظروف والشروط المحيطة بل والتاريخية أيضاً، ويأسس على أنقاض ذلك حياة أخرى أو حضارة جديدة. وإن الدعوة القرآنية إلى الهجرة والقيام، والدعوة إلى أصل التوبة في التحول الداخلي والوجداني، تمثل بدورها شاهداً آخر على هذا الإمكان الماثل من الظروف البيئية المحيطة بالفرد، وعدم خضوع عقله وإرادته للظروف والشروط المحيطة به.

إن مثلث العقل والتعقل والعقلانية، والفصل بين هذه الأضلاع الثلاثة، من شأنه أن يعمل على إيضاح الخلط الشائع في هذا الشأن. من ذلك ـ على سبيل المثال ـ يمكن القول: إن هيجل قد أخذ التعقل خطأ في قبال العقل، وتحدّث عن حركة وتكامل العقل في التاريخ (انظر: هيجل، 1356 هـ ش). كما خلط أصحاب النزعة التاريخية في الواقع بين العقل والعقلانية، ومن هنا عندما تحدث بعض المفكرين، من أمثال: محمد أركون أو محمد عابد الجابري عن العقل الإسلامي أو العقل العربي، إنما كان مرادهم من ذلك خصوص العقلانية (انظر: أركون، ص 65، 1998م؛ طرابيشي، ص 11، ص 1999م). بل يبدو حتى من ابن خلدون أنه قد خلط في نصوصه بين العقل والعقلانية أيضاً (انظر: العروي، ص343، 1997م).

وهنا رغم تأكيدنا السابق السيادة والحاكمية الحاسمة للعقل، نصرّ كذلك على أن العقلانية ـ بسبب تأثيرها المباشر في اتخاذ القرارات، وحتى في منظومة الأفكار والميول ـ تحظى بمكانة خاصّة. إن النظام الأخلاقي العام، وأولويات الإنسان في مقام العمل رهن بالعقلانية المنظمة بشكل مباشر. وبعبارة أخرى: إن قيادة الحياة الإنسانية تتم عبر العقلانية المنتجة من قبل الإنسان نفسه، أو العقلانية التي يرثها من الثقافة والحضارة الإنسانية، على الرغم من أنّ هناك ـ كما ذكرنا ـ إمكان لتشخيص الآفات وتغيير هذه العقلانية على الدوام، وأن الفرد يتمتع في هذا المسار بالإرادة والاختيار على نحو طبيعي. إن السرّ في الحضور الفعّال للعقلانية في حياة الإنسان يكمن في أنه لا يقوم بشكل متواصل بالمحاسبة العقلانية الواعية، بل على أساس منظومته الفكرية والاتجاه السابق عنده والمتمثل بالعقلانية، بحيث يقوم بالكثير من قراراته على نحو لا شعوري، وهذا هو الذي يكون جزءاً من هويته الثانوية.

إن من بين الأدلة الأخرى التي تؤدي بالإنسان إلى الانتقال بشكل طبيعي من مرحلة التعقل الأولي، والعمل بشكل إرادي على صنع منظومة من النظريات والمفاهيم، هي الموارد الآتية: إن الإنسان بحاجة إلى تنظيم معلوماته وتبيينها وتوضيحها، والعمل على الإجابة عن مجهولاته من طريق إيجاد الارتباط بين معلوماته السابقة. كما أنه يسعى إلى تطبيق معلوماته وخاصة إثر التفاهم مع الآخرين. إن الحاجات الآنفة تستوجب التنظيم الفكري والتنظير بشكل طبيعي، وأما في المرحلة اللاحقة ـ وهي المرحلة الحضارية ـ فإنه سوف يتأثر بمقدار ما يسعى فيه إلى التفاهم مع الآخرين بقابلياتهم المفهومية والمعرفية. إن هذا التفسير للتفكير والمعرفة الإنسانية على خلاف التصورات الفلسفية والعرفانية التي لاتقول في الأساس بوجود دور للإرادة، وإن مبنى هذه الرؤية الفلسفية أنها ترى أساس النشاط الجوارحي والعملي للإنسان يكمن في السعي الجوانحي والنفسي للإنسان، أي فعل المعرفة الإنسانية، وإن مسار المعرفة من وجهة نظر الفلاسفة المسلمين أمر جبري وغير إرادي.

بعد تبلور المصنوعات الذهنية، يمكن للفرد أن يُطلّ من نافذة هذا النظام المعرفي الصناعي ويلقي نظرة ثانية على الكون والإنسان، وتكون لديه أفهام جديدة. ونطلق على هذه الأفهام الجديدة مصطلح (التعقل الثانوي). كما يمكن تسمية هذا التعقل الثانوي بـ (التعقل الجمعي) أيضاً؛ لأن الفرد أثناء التفكير وبناء النظام، غالباً ما يستعين بالأدبيات والثقافات والعلوم المعاصرة وحتى النظام الأخلاقي المحيط به، على الرغم من أنّ هناك في التعقل الأولي تأثيراً للغة والزمان والمكان أيضاً، بيد أن دور هذه الأمور في مسار الفهم شأن تبعي.

أما الخطوة الثالثة في التعقل ـ والتي تحدث في ظل ظروف وشرائط خاصة فقط ـ فهي تكمن في تبلور (العقلانية الحضاريةأنا) المعتقد في العلاقات الاجتماعية، بل تغدو القيم الأخلاقية والثقافة الجماعية هي مبنى التفكير والإرادة لدى الأفراد. وفي هذه المرحلة لا تكون إرادة الفرد أو إرادة آحاد الأفراد فرداً فرداً هي من يعمل على الدفع بالجمع قدماً، بل الذي يعمل هو إرادات الأفراد في إطار الإرادة الجماعية التي حصلت على هوية مستقلة نسبياً. وعلى هذا الأساس يمكن في الحالة الحضارية أن يعمل العلماء والمفكرون ـ دون أن يكون لديهم اعتقاد شخصي ـ على خدمة وتطوير العلم السائد والثقافة الحاكمة.

إن تحديد هذه المراحل في الحياة الإنسانية والمجتمعات البشرية، يمهد الأرضية لإمكان التوصيف النفسي لذات الإنسان وحالته، كما يجعل من التحليل التاريخي ـ الاجتماعي لمراحل تطوّر المجتمعات البشرية أمراً ممكناً. والنقطة الهامة أنه قد تجتمع في آن واحد وبشكل متزامن لدى الإنسان ثلاثة أنواع من التعقل: الأولي، والثانوي (الجمعي)، والحضاري. وفي الوضع الحضاري لا يمكن تحويل حتى علوم من قبيل الفلسفة إلى اعتقاد لدى الأفراد، بل تعمل بوصفها فصلاً مشتركاً حاكماً على العلاقات والإرادات الجمعية. وعلى هذا الأساس فإن العلم والثقافة في الوضعية الحضارية وإن كانت من نتاج الإرادات، إلا أن هذا النتاج قد حصل بنفسه على هوية مستقلة، وإن العمل على تغييرها يحتاج إلى آليات خاصة، ولا يمكن تغيير هذه الهوية بواسطة الإرادات الفردية.

والخلاصة هي أن جوهر الحضارة إنما يتبلور عندما يصل البشر إلى إنتاج مشترك للقيم والمفاهيم والمعتقدات على أساس الأهداف والمقاصد الخاصة. وما ذكرناه في هذه المقالة إنما هو مجرد إشارة إلى قدرة مباني علم الكلام الإسلامي على إعادة إنتاج النظريات الحضارية. ويمكن تطبيق ما يشبه هذا النموذج تقريباً على جميع القابليات الآنف ذكرها في علم الكلام أيضاً.

تمت

المصدر: مجلة العقيدة، العدد : 16، السنة : شهر ربيع الاول 1440هـ / 2018م